



الشبكة الأردنية للتعليم للجميع
Jordan Network for Education for All



EDUCATIONOUTLOUD
advocacy & social accountability

GPE
Transforming
Education



ورقة سياسات

تمويل التعليم في الأردن
فجوات التمويل وأولويات الإنفاق الرأسمالي من منظور الحق في التعليم

الشبكة العربية للتربية المدنية- انهر والشبكة الاردنية للتعليم للجميع، آب/أغسطس 2026

جدول المحتويات

3	سياق إعداد الورقة
4	الملخص التنفيذي
5	مقدمة
5	تعريف المشكلة السياساتية
6	منهجية اعداد الورقة
7	تحليل المشكلة بناء على تحليل البيانات والأرقام المتاحة خلال ورشات العمل وحوارات السياسات متعددة الاطراف
7	إطار الركائز الأربع لتمويل التعليم على المستوى الوطني (4Ss)
7	• الحجم
8	• الحصة Share
9	• الحساسية (Sensitivity)
10	• الرقابة (Scrutiny)
10	تحليل اتجاهات التمويل الحكومي وأنماط الانفاق من منظور الحق في التعليم (4As)
11	• الإتاحة(Availability)
12	• إمكانية الوصول(Accessibility)
14	• القبول(Acceptability)
14	• التكيف(Adaptability)
15	المصادر

سياق إعداد الورقة

في إطار جهود الشبكة الأردنية للتعليم للجميع والشبكة العربية للتربية المدنية – أنهر لتعزيز المشاركة المجتمعية والشبابية في تطوير سياسات تعليمية أكثر عدالة وشمولاً، تم تنفيذ سلسلة من حوارات السياسات متعددة الأطراف على مستوى الأقاليم الثلاثة (الشمال، الوسط، الجنوب) ضمن مشروع "أصوات من أجل تعليم دامج" بتمويل من الشراكة العالمية للتعليم، وضمن مشروع "الشباب يتعاونون من أجل موازنات مفتوحة وخاضعة للمساءلة"، الذي تنفذه الشبكة العربية للتربية المدنية – أنهر بالشراكة مع منظمة شراكة الموازنة الدولية وبدعم من الاتحاد الأوروبي.

استهدف مشروع "أصوات من أجل تعليم دامج" تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في التخطيط ورصد السياسات التعليمية المراعية لإحتياجات كلا الجنسين والدمج الاجتماعي، من خلال توفير مساحات للحوار بين مختلف أصحاب المصلحة لمناقشة واقع التعليم والتحديات التي تواجه النظام التعليمي على المستوى المحلي، وتحديد الأولويات التي تتطلب استجابة على مستوى السياسات والموارد.

وبالتوازي، ركز مشروع "الشباب يتعاونون من أجل موازنات مفتوحة وخاضعة للمساءلة" على تعزيز المشاركة الفاعلة للشباب في تحليل الموازنات العامة، وتطوير قدراتهم على تتبع وتحليل موازنة قطاع التعليم، والمساهمة في التأثير على أولويات الإنفاق العام بما يدعم تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030، والمتعلق بضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع.

وقد وفر الربط بين المشروعين فرصة للانتقال من تحديد تحديات التعليم وأولويات المجتمعات المحلية إلى تحليل أحد العوامل الأساسية المؤثرة في قدرة النظام التعليمي على الاستجابة لهذه الأولويات، والمتمثل في تمويل التعليم وعدالة توزيع الموارد العامة. ومن هذا المنطلق، تم النظر إلى قضايا جودة التعليم، والدمج، والمشاركة المجتمعية، والتعليم والتدريب المهني والتقني ليس فقط باعتبارها قضايا سياساتية، وإنما أيضاً من حيث مدى كفاية الموارد المخصصة لها، وعدالة توزيعها، وقدرتها على الاستجابة للاحتياجات المختلفة على المستوى المحلي.

وفي هذا السياق، تم خلال عام 2026 تحليل موازنة قطاع التعليم باستخدام أداة التحليل التشاركي لتتبع موازنة قطاع التعليم، بهدف تقييم أولويات الإنفاق على المستويين الوطني والمحلي من منظور حقوقي يراعي المساواة بين الجنسين، والدمج الاجتماعي، واحتياجات الفئات الأكثر عرضة للتهميش.

وقد تم دمج هذا التحليل مع نتائج حوارات السياسات التي عقدت في الأقاليم الثلاثة، والتي شارك فيها مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك قادة المجتمع المحلي، ومديريات التربية والتعليم، ومقيمو جودة التعليم، ومجالس أولياء الأمور، ومديرو المدارس والمعلمون، ومجالس التطوير التربوي، وممثلو شبكات المدارس، ومجالس المحافظات والبلديات، ومنظمات المجتمع المدني، إلى جانب الشباب.

وقد شكلت هذه العملية التشاركية مساحة لربط المعرفة والخبرة المحلية باحتياجات المجتمعات من جهة، والبيانات المتعلقة بالتمويل والإنفاق العام من جهة أخرى، بما أتاح تحديد الفجوات التمويلية التي تؤثر على إتاحة التعليم، وإمكانية الوصول إليه، وجودته، وقدرته على التكيف مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

وبناءً على المعطيات والنتائج التي تم جمعها من الحوارات المحلية، إلى جانب نتائج تحليل موازنة التعليم، تم إعداد تقارير تحليلية وأوراق سياسات تجمع بين الأولويات التي حددها أصحاب المصلحة على المستوى المحلي، والتحليل المتعلق بتمويل التعليم وأنماط الإنفاق وتوزيع الموارد استناداً إلى إطار الركائز الأربع لتمويل التعليم، ومنهجية التحليل النوعي لاتجاهات التمويل الحكومي وأنماط الإنفاق من منظور الإتاحة، وإمكانية الوصول، والقبول، والتكيف.

تمويل التعليم في الأردن فجوات التمويل وأولويات الإنفاق الرأسمالي من منظور الحق في التعليم

الملخص التنفيذي

مع بدء تنفيذ الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم في الأردن (2026-2030)، يواجه النظام التعليمي تحدياً جوهرياً يتمثل في وجود فجوة تمويلية تقدرها وزارة التربية والتعليم بنحو 8% من إجمالي التكلفة المقدرة لعام 2026، ترتفع إلى 48% في جانب النفقات الرأسمالية تحديداً. ومن منظور الحق في التعليم، لا تمثل هذه الفجوة مسألة مالية فحسب، بل تمس قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه إتاحة التعليم وجودته وإنصافه لجميع المتعلمين، في ظل ضغوط متصاعدة ناجمة عن النمو السكاني واستضافة اللاجئين واتساع الاحتياجات التعليمية.

المشكلة السياسية الجوهرية: **حجم الموارد العامة المخصصة للتعليم وهيكل توزيعها لا يوفران حيزاً مالياً كافياً للاستثمار الرأسمالي والتطويري**، إذ تستحوذ النفقات الجارية (الرواتب والأجور بشكل أساسي) على نحو 90% من موازنة الوزارة، تاركة أقل من 10% للاستثمار الرأسمالي.

استندت الورقة إلى منهجية تشاركية امتدت عامين، جمعت بين التحليل التقني لبيانات الموازنة العامة بمشاركة نحو 20 مؤسسة مجتمع مدني و20 شاباً وشابة، وحوارات سياسات متعددة الأطراف ضمت نحو 400 مشارك من الأقاليم الثلاثة، إضافة إلى إطارين تحليليين مكملين: **إطار الركائز الأربع (Ss4)** لتقييم كفاية الموارد على المستوى الوطني (الحجم، الحصة، الحساسية، الرقابة)، و**إطار الحق في التعليم (As4)** لقياس أثر أنماط الإنفاق على إعمال الحق (الإتاحة، إمكانية الوصول، القبول، التكيف)، ضمن مشروع "أصوات من أجل تعليم دامج" الممول من الشراكة العالمية للتعليم، وبالتوازي مع مشروع "الشباب يتعاونون من أجل موازنات مفتوحة وخاضعة للمساءلة" الذي تنفذه أنهر بالشراكة مع منظمة شراكة الموازنة الدولية وبدعم من الاتحاد الأوروبي.

على مستوى الموارد الوطنية (Ss4): يعمل الأردن ضمن حيز مالي ضيق، حيث تعادل النفقات العامة 119% من الإيرادات، ما يحد من إمكانية التوسع في الإنفاق التعليمي. ورغم ارتفاع مخصصات التعليم اسمياً إلى 1.560 مليار دينار عام 2026، فإن حصته من الإنفاق العام لم تتجاوز 11.95%، ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي 3.8%، وكلاهما دون المعايير الدولية المرجعية (4-6%). كما لا تزال برامج الفئات الأكثر هشاشة (التغذية المدرسية، التعليم الدامج) محدودة التمويل قياساً باتساع الاحتياجات (نحو 663,700 طفل ضمن الفئات الأكثر عرضة للإقصاء)، فيما تحد محدودية تفصيل بيانات الموازنة من فعالية الرقابة والمساءلة المجتمعية.

على مستوى إعمال الحق في التعليم (As4): تبلغ موازنة الوزارة 1.363 مليار دينار، منها 9.9% فقط نفقات رأسمالية، يذهب نصفها تقريباً للبنية التحتية (4.8% من إجمالي الموازنة) في ظل استمرار الاكتظاظ ونقص الصفوف. ولا تتجاوز مخصصات اللامركزية التعليمية 13.36% من موازنات المحافظات المخصصة للامركزية. أما التعليم الدامج، ورغم مضاعفة مخصصاته الرأسمالية إلى 4 ملايين دينار، فلا يزال لا يتجاوز 0.29% من موازنة الوزارة. كما تفتقر الموازنة إلى بند مستقل وواضح للاستجابة للطوارئ التعليمية أو الدعم النفسي الاجتماعي، رغم استمرار الضغوط الإقليمية والاحتياجات المتغيرة.

تدعو الورقة إلى مسار تدريجي وقابل للقياس لرفع حصة التعليم إلى 15% من الإنفاق العام خلال ثلاث سنوات، و5% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2030؛ وزيادة الإنفاق الرأسمالي بما لا يقل عن 10% من الموازنة موجهاً نحو أولويات محددة بمعايير موضوعية (الاكتظاظ، النمو السكاني، حالة المباني)؛ وتوسيع تمويل التعليم الدامج تدريجياً إلى 1% خلال ثلاث سنوات و2% خلال خمس سنوات ضمن برنامج موازني مستقل؛ وتعزيز اللامركزية المالية وربط توزيع الموارد باحتياجات المناطق الفعلية بدلاً من التوزيع الإداري؛ وتحسين الشفافية عبر نشر بيانات أكثر تفصيلاً على مستوى المديريات والمشاريع؛ وإدراج بند واضح للاستجابة للطوارئ التعليمية؛ مع التأكيد على أن أي تنويع لمصادر التمويل (شراكات، تمويل خارجي) يجب أن يكون مكملاً للمسؤولية الأساسية للدولة عن تمويل التعليم وليس بديلاً عنها.

مقدمة

في إطار الخطة الاستراتيجية الجديدة لقطاع التعليم في الأردن للأعوام (2026-2030)، تدخل منظومة التعليم مرحلة جديدة من الإصلاح تستهدف تحقيق تعليم نوعي ودامج ومستدام، يستجيب للتحولات الوطنية والعالمية ويعزز تكافؤ الفرص بين جميع المتعلمين. وقد استندت الخطة إلى تحليل واقع قطاع التعليم وتحديد أبرز الاختلالات والتحديات التي تواجهه، بما في ذلك التحديات المرتبطة بتمويل تنفيذ الأولويات والاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف الإصلاح.

وتأتي هذه التوجهات في ظل ضغوط متزايدة على النظام التعليمي، نتيجة النمو السكاني، واستضافة أعداد كبيرة من اللاجئين، وتوسع الاحتياجات التعليمية، إلى جانب متطلبات تطوير البنية التحتية المدرسية، والتحول الرقمي، وتطوير مهارات المعلمين والمتعلمين. وتضع هذه الضغوط تمويل التعليم في صميم قدرة الدولة على تنفيذ سياساتها التعليمية والانتقال من ضمان الالتحاق بالتعليم إلى ضمان جودة التعلم والإنصاف والاستجابة للاحتياجات المتنوعة للمتعلمين.

ومن منظور الحق في التعليم، لا يمثل تمويل التعليم مسألة مالية أو فنية فحسب، وإنما يرتبط بقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها في ضمان إتاحة التعليم وإمكانية الوصول إليه وجودته وإضافته وملاءمته لجميع المتعلمين دون تمييز. ومن ثم، فإن كفاية الموارد العامة المخصصة للتعليم، وعدالة توزيعها، وهيكل الإنفاق عليها، تشكل جميعها عناصر أساسية في تقييم مدى قدرة النظام التعليمي على إعمال هذا الحق بصورة تدريجية ومنصفة ومستدامة.

وتكتسب مسألة التمويل أهمية خاصة مع بدء تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة. فبحسب وزارة التربية والتعليم، تقدر فجوة التمويل في الخطة الاستراتيجية بنحو 8% من إجمالي التكلفة المقدرة لعام 2026. وتظهر الفجوة بصورة أكبر في جانب الإنفاق الرأسمالي، الذي يرتبط بالاستثمارات اللازمة لتوسيع وتحديث النظام التعليمي وتحسين بنيته التحتية وبيئته التعليمية. وتشير تقديرات الخطة إلى أن فجوة تمويل النفقات الرأسمالية تبلغ نحو 48% من إجمالي الاستثمار المطلوب في عام 2026، قبل أن تنخفض تدريجياً إلى نحو 33% بحلول عام 2030. وتكشف هذه الأرقام عن تحدٍّ جوهري أمام قدرة النظام التعليمي على تمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف الإصلاح، حتى مع توافر الموارد اللازمة لتغطية جانب كبير من النفقات الجارية.

ويكتسب عام 2026 أهمية خاصة في هذا السياق، إذ يتزامن بدء تنفيذ الخطة الاستراتيجية خلال النصف الثاني من العام مع إقرار قانون الموازنة العامة لعام 2026، بما يحد من إمكانية مواءمة المخصصات المعتمدة مسبقاً بصورة كاملة مع الأولويات والاستثمارات الجديدة الواردة في الخطة. ويجعل ذلك من معالجة فجوة التمويل، ولا سيما فجوة الإنفاق الرأسمالي، قضية سياسية ملحة تتطلب النظر في حجم الموارد المخصصة للتعليم وهيكلها وأولويات توزيعها ضمن الموازنة العامة.

وانطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الورقة إلى تحليل فجوات تمويل التعليم في الأردن من منظور الحق في التعليم، من خلال دراسة كفاية الموارد العامة المخصصة للقطاع وتحديد الموارد المخصصة لوزارة التربية والتعليم، وهيكل الإنفاق وتوزيعه، ومدى استجابة الإنفاق الحالي للاحتياجات والأولويات التعليمية، مع التركيز بصورة خاصة على فجوة الإنفاق الرأسمالي. كما تهدف إلى تقديم توصيات سياسية لتعزيز كفاية وعدالة واستدامة تمويل التعليم، وتوجيه الموارد نحو الاستثمارات التي تسهم في معالجة فجوات البنية التحتية والجودة والإنصاف، بما يدعم تنفيذ أهداف الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم وأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الرابع المتعلق بالتعليم.

تعريف المشكلة السياسية

حجم الموارد العامة المخصصة للتعليم وهيكل توزيعها لا يوفران حيزاً مالياً كافياً للاستثمار في التطوير الرأسمالي والتعليمي اللازم لمعالجة فجوات الجودة والإنصاف والبنية التحتية، بما يحد من قدرة النظام التعليمي على الوفاء بالتزاماته تجاه إعمال الحق في التعليم بصورة تدريجية ومنصفة ومستدامة

حقق النظام التعليمي في الأردن تقدماً ملحوظاً في إتاحة التعليم والالتحاق، ولا سيما في مرحلة التعليم الإلزامي. إلا أن هذا التقدم الكمي لا يزال يواجه تحديات في ضمان جودة التعليم والإنصاف واستدامة النظام التعليمي، حيث تستمر فجوات في البنية التحتية والبيئة التعليمية وفرص التعلم، وتتفاوت قدرة النظام على الاستجابة لاحتياجات الفئات والمناطق الأكثر هشاشة، بما في ذلك الطلبة ذوو الإعاقة، وسكان المناطق الريفية والبادية، واللاجئون.

وتتطلب معالجة هذه التحديات موارد عامة كافية وقابلة للتوجيه نحو الأولويات التعليمية. إلا أن تمويل التعليم في الأردن يواجه تحديين مترابطين: أولاً، محدودية حجم الموارد العامة المخصصة للتعليم مقارنة بالاحتياجات المتزايدة للنظام التعليمي ومتطلبات تحسين

الجودة والإنصاف؛ وثانياً، هيكل الإنفاق الذي يترك حيزاً مالياً محدوداً للاستثمار الرأسمالي والتطويري القادر على معالجة الاختلالات الهيكلية في النظام التعليمي.

وتظهر هذه الفجوة في ظل ضغوط متزايدة على النظام التعليمي، ترتبط بالنمو السكاني، وتغير التركيبة السكانية، وارتفاع الطلب على التعليم، والحاجة إلى استيعاب الفئات الأكثر احتياجاً، إضافة إلى متطلبات تطوير البنية التحتية المدرسية، وتحسين البيئة التعليمية، وتعزيز التعليم الدامج، وتطوير قدرات المعلمين والمناهج والتحول الرقمي. وفي الوقت نفسه، تستحوذ النفقات الجارية، وفي مقدمتها الرواتب والأجور، على الجزء الأكبر من موازنة وزارة التربية والتعليم، الأمر الذي يحد من الحيز المتاح للإنفاق الرأسمالي والتطويري، رغم أهمية هذا الإنفاق في توسيع القدرة الاستيعابية للنظام وتحسين جودة البيئة التعليمية ومعالجة التفاوتات القائمة.

ولا تكمن الإشكالية في ارتفاع الإنفاق الجاري بحد ذاته، إذ يمثل تمويل الكوادر التعليمية والإدارية ضرورة أساسية لاستمرار تقديم الخدمة التعليمية، وإنما في محدودية الحيز المالي المتاح للاستثمار في الأصول والبنية التحتية والبرامج التطويرية التي يحتاجها النظام للتوسع وتحسين الجودة والاستجابة للفجوات القائمة، ويؤدي ذلك إلى استمرار ضغوط على المدارس والبنية التحتية والبيئة التعليمية، ويحد من قدرة النظام على الانتقال من ضمان الانتحاق بالتعليم إلى ضمان تعلم نوعي ومنصف ومستدام.

ومن منظور الحق في التعليم، لا يتعلق كفاية التمويل بمجرد حجم الموازنة، وإنما أيضاً بكيفية تخصيص الموارد وتوزيعها وقدرتها على الاستجابة للفوارق والاحتياجات المختلفة. فإعمال الحق في التعليم يتطلب موارد كافية تضمن الإتاحة وإمكانية الوصول والجودة والإنصاف، مع توجيه الاستثمار بصورة تعطي الأولوية للفئات والمناطق التي تواجه فجوات أكبر في فرص التعليم والتعلم. وعليه، تتمثل المشكلة السياسية في أن حجم الموارد العامة المخصصة للتعليم وهيكل توزيعها لا يوفران حيزاً مالياً كافياً للاستثمار في التطوير الرأسمالي والتعليمي اللازم لمعالجة فجوات الجودة والإنصاف والبنية التحتية، بما يحد من قدرة النظام التعليمي على الوفاء بالتزاماته تجاه إعمال الحق في التعليم بصورة تدريجية ومنصفة ومستدامة.

منهجية اعداد الورقة

أعدت هذه الورقة من خلال منهجية تشاركية وتراكمية امتدت على مدى عامين، وجمعت بين تحليل بيانات الموازنة العامة، والتحليل الحقوقي، والمشاركة المجتمعية والحوار متعدد الأطراف. وهدفت المنهجية إلى بناء فهم مشترك حول واقع تمويل التعليم في الأردن، وتحليل مدى استجابة الموارد العامة المخصصة للتعليم للاحتياجات والأولويات الوطنية، ولا سيما احتياجات الفئات والمناطق الأكثر عرضة للتهميش.

أولاً: التحليل التشاركي للموازنة

شملت العملية ما يقارب 20 مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني ونحو 20 شاباً وشابة من مختلف محافظات المملكة، حيث جرى تمكين المشاركين من فهم الموازنة العامة وتحليل بياناتها وتتبع مخصصات قطاع التعليم وأولويات الإنفاق على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات.

وخلال هذه العملية، عُقدت سلسلة من الاجتماعات واللقاءات وعمليات التحليل التشاركي التي أتاحت فحص اتجاهات الإنفاق التعليمي وتوزيعه، وقراءة الموازنة من منظور حقوقي يراعي مبادئ المساواة وعدم التمييز، والمساواة بين الجنسين، والدمج الاجتماعي، واحتياجات الفئات الأكثر حاجة إلى الحماية والدعم.

ثانياً: التحليل متعدد الأطراف والتحقق من النتائج

استُكمِلت عملية التحليل من خلال عقد جلسات حوارية متعددة الأطراف في محافظات من أقاليم الوسط والشمال والجنوب، بمشاركة ما يقارب 400 مشارك ومشاركة من الجهات ذات العلاقة بالتعليم وتمويله، بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني والشباب والجهات المعنية وأصحاب المصلحة المحليين.

وهدفت هذه الجلسات إلى مناقشة نتائج تحليل الموازنة، والتحقق من التحديات التي تكشفها البيانات من واقع الخبرات المحلية، وتحديد الفجوات والاحتياجات ذات الأولوية، وفتح مساحة للحوار بين المجتمع المدني والجهات ذات العلاقة حول سبل تعزيز كفاية وعدالة وكفاءة تمويل التعليم. وبذلك لم يقتصر التحليل على البيانات المالية، وإنما جمع بين الأدلة الكمية والخبرات المحلية ووجهات نظر أصحاب المصلحة بهدف الوصول إلى قراءة أكثر شمولاً لواقع تمويل التعليم وتداعياته على الوصول والمساواة والدمج وجودة التعليم.

ثالثاً: إطار الركائز الأربعة لتحليل تمويل التعليم على المستوى الوطني 4Ss

استند تحليل تمويل التعليم إلى أربعة محاور رئيسية لتقييم كفاية الموارد العامة المخصصة للتعليم، وأولويتها، ومدى استجابتها للاحتياجات، ومستوى الرقابة والمساءلة عليها:

- حجم الموارد العامة Size: تحليل حجم الموازنة العامة واتجاهاتها، باعتبار أن قدرة الدولة على زيادة الموارد المتاحة للتعليم ترتبط، من بين عوامل أخرى، بحجم الموارد العامة المتاحة.
- حصة التعليم من الإنفاق العام Share: تحليل تطور حصة قطاع التعليم من الموازنة العامة ومن الناتج المحلي الإجمالي، ومقارنتها بالالتزامات والمعايير الدولية ذات الصلة بتمويل التعليم.
- الحساسية Sensitivity: تحليل مدى استجابة الإنفاق التعليمي لاحتياجات الفئات والمناطق الأكثر فقراً وتهميشاً، ومدى مساهمة توزيع الموارد في معالجة أوجه الحرمان وعدم المساواة في فرص التعليم والتعلم.
- الرقابة Scrutiny: تحليل مدى توافر المعلومات حول موازنة التعليم وتخصيصاتها وتنفيذها، وآليات الرقابة والمساءلة على استخدام الموارد، بما يعزز كفاءة الإنفاق وفعالية استخدام المخصصات العامة.

رابعاً: تحليل اتجاهات التمويل الحكومي وأنماط الإنفاق من منظور الحق في التعليم – 4As

ولقياس مدى انعكاس أنماط التمويل والإنفاق على أعمال الحق في التعليم، استند التحليل إلى إطار الركائز الأربع للحق في التعليم (4As)، وهي:

- الإتاحة (Availability): مدى كفاية الموارد والاستثمارات اللازمة لتوفير المدارس والبنية التحتية والمرافق والكوادر التعليمية والخدمات الأساسية اللازمة للتعليم.
- إمكانية الوصول (Accessibility): مدى قدرة التمويل العام على إزالة الحواجز الاقتصادية والجغرافية والاجتماعية وغيرها التي تحول دون الوصول المتكافئ إلى التعليم، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر هشاشة.
- القبول (Acceptability): مدى مساهمة الإنفاق العام في ضمان جودة التعليم وملاءمته وهيئة بيئة تعليمية آمنة وشاملة تستجيب لاحتياجات المتعلمين.
- التكيف (Adaptability): مدى قدرة الموارد والاستثمارات العامة على تمكين النظام التعليمي من الاستجابة للاحتياجات المتغيرة والتحديات المستجدة، بما في ذلك التحولات الديموغرافية والتكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية.

وبناءً على هذين الإطارين، جرى تحليل اتجاهات التمويل الحكومي وأنماط الإنفاق من حيث كفاية الموارد، وهيكل الإنفاق، وعدالة التخصيص، والإنفاق الرأسمالي، والشفافية والمساءلة، ثم ربط نتائج التحليل المالي بأثرها المحتمل على الإتاحة وإمكانية الوصول والقبول والتكيف، وصولاً إلى تحديد فجوات التمويل وأولويات التدخل السياسي.

تحليل المشكلة بناءً على تحليل البيانات والأرقام المتاحة خلال ورشات العمل وحوارات السياسات متعددة الاطراف

إطار الركائز الأربع لتمويل التعليم على المستوى الوطني (4Ss)

• الحجم Size

تم إقرار موازنة الأردن لعام 2026 حيث قدرت إجمالي الإيرادات العامة بنحو 10.931 مليار دينار وإجمالي النفقات العامة 13.056 مليار دينار، وانخفض العجز بعد المنح ليصل إلى حوالي 2.125 مليار دينار، أي 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي. كما تبلغ النفقات الجارية 11.456 مليار دينار، والرأسمالية نحو 1.6 مليار دينار.

وبالنظر إلى الأرقام أعلاه، فهذا يعني أن النفقات العامة تعادل نحو 119% من الإيرادات العامة، أي أن الحكومة لا تمول كامل إنفاقها من الإيرادات المتاحة، وإنما تعتمد على الاقتراض لتمويل جزء من الإنفاق. وهذا يجعل سؤال توسيع الحيز المالي للتعليم أكثر تعقيداً من مجرد المطالبة بزيادة موازنة وزارة التربية.

هل حجم الموارد العامة المتاحة في الأردن يوفر حيزاً مالياً كافياً لتمويل الالتزامات والأولويات التعليمية؟ وإذا كان الحيز المالي محدوداً، فما البدائل الممكنة لتوسيعه دون الإضرار بالإنفاق الاجتماعي؟

وتعكس هذه الأرقام محدودية الموارد الذاتية المتاحة مقارنة بحجم الإنفاق العام، وما يترتب عليها من حاجة إلى الاقتراض لتمويل جزء من النفقات. كما أن ارتفاع النفقات الجارية يحد من المساحة المتاحة للتوسع في الإنفاق الرأسمالي والاستثماري. وتنعكس محدودية الحيز المالي على قدرة الحكومة على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة لقطاع التعليم، بما في ذلك التوسع في البنية التحتية المدرسية، والصيانة والتجهيز، والتعليم الدامج، والتحول الرقمي، وتطوير البيئة التعليمية. وتزداد أهمية ذلك مع تقديرات الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم (2026-2030)، التي تظهر وجود فجوة تمويلية تتركز بصورة أكبر في النفقات الرأسمالية، بما يشير إلى أن محدودية الموارد لا تؤثر فقط في حجم الإنفاق، وإنما في قدرة النظام على تنفيذ الاستثمارات اللازمة لتطويره. وفي عام 2026، تتزامن هذه التحديات مع إجراءات حكومية لضبط الإنفاق وترشيد الاستهلاك في مواجهة الضغوط المالية والاقتصادية. وبينما تمثل هذه الإجراءات أداة للحفاظ على الاستدامة المالية، فإن تطبيقها على القطاعات الاجتماعية يتطلب التمييز بين النفقات القابلة للترشيد والنفقات الضرورية لإعمال الحقوق الأساسية. ومن منظور الحق في التعليم، ينبغي ألا تؤدي إجراءات الضبط المالي إلى تأجيل الاستثمارات الضرورية التي تؤثر في الإتاحة وإمكانية الوصول وجودة التعليم، ولا سيما في المناطق والفئات الأكثر احتياجاً. وعليه، فإن محدودية الموارد العامة المتاحة في الأردن تمثل أحد القيود الهيكلية أمام التوسع في تمويل التعليم، في ظل الفجوة بين الإيرادات والنفقات وارتفاع الالتزامات المالية للحكومة، وفي الوقت نفسه، فإن محدودية الحيز المالي لا ينبغي أن تؤدي إلى اعتبار زيادة الاستثمار في التعليم غير ممكنة، بل تستدعي اعتماد سياسة أكثر وضوحاً لتوسيع الحيز المالي وحماية الإنفاق التعليمي. ويتطلب ذلك تحسين تعبئة الإيرادات المحلية وكفاءة التحصيل ومكافحة التهرب الضريبي، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام، وتعزيز كفاءة إدارة الدين العام واستكشاف أدوات تمويل إضافية قابلة للتطبيق، مع ضمان ألا تحل مساهمات القطاع الخاص أو أدوات التمويل البديلة محل المسؤولية الأساسية للحكومة عن تمويل التعليم.

حصة التعليم ، ما نسبة الإنفاق على التعليم من الموازنة العامة؟ ومن الناتج المحلي الاجمالي

• الحصة Share

يقيس محور الحصة (Share) مدى أولوية التعليم في توزيع الموارد العامة، من خلال تحليل حجم الإنفاق الحكومي على التعليم مقارنة بإجمالي الإنفاق العام وبالناتج المحلي الإجمالي. ويتيح هذا المؤشر تقييم مدى التزام

الدولة بإعطاء التعليم أولوية كافية ضمن سياساتها المالية، وليس فقط مدى قدرتها على زيادة الإنفاق بصورة مطلقة. ارتفعت مخصصات قطاع التعليم من نحو 1.332 مليار دينار عام 2024 إلى 1.453 مليار دينار عام 2025، ثم إلى نحو 1.560 مليار دينار عام 2026. وعلى الرغم من هذا النمو في القيمة الاسمية للمخصصات، فإن حصة التعليم من إجمالي الإنفاق العام ارتفعت بصورة محدودة، من نحو 11.6 % عام 2024 إلى 11.8 % عام 2025 ونحو 11.95 % عام 2026. ويشير ذلك إلى أن الزيادة في مخصصات التعليم لم تؤدي إلى تحول جوهري في أولوية التعليم داخل الموازنة العامة، إذ لا تزال حصة القطاع دون المستويات المرجعية الدولية لتمويل التعليم، بالرغم من أن قطاع التعليم قد احتل المرتبة الرابعة كنسبة من الإنفاق العام بين القطاعات الاقتصادية وجاء بعد قطاع الخدمات العمومية العامة، والحماية الاجتماعية، والنظام العام وشؤون السلامة العامة. كما بلغت نسبة الإنفاق على التعليم نحو 3.8 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2026، وهي نسبة تقل عن 4-6 % المستخدم كمرجعية دولية لتمويل التعليم، بما يشير إلى استمرار فجوة في حجم الموارد العامة التي يوجهها الاقتصاد الوطني إلى التعليم. وتكتسب هذه الفجوة أهمية أكبر في ضوء الاحتياجات المتزايدة للنظام التعليمي والاستثمارات المطلوبة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2026-2030، ولا سيما في مجال البنية التحتية والتوسع وتحسين جودة البيئة التعليمية. ويكشف الاتجاه في المؤشرين أن التحدي لا يتعلق فقط بزيادة مخصصات التعليم من عام إلى آخر، وإنما بزيادة أولوية التعليم داخل الموازنة العامة وبما يتناسب مع الاحتياجات الفعلية للقطاع، فارتفاع المخصصات بالقيمة المطلقة لا يعني بالضرورة تحسن أولوية التعليم إذا ظلت حصة القطاع من الإنفاق العام ونسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي عند مستويات محدودة. ومن منظور الحق في التعليم، فإن كفاية التمويل تتطلب تخصيص موارد تتناسب مع الالتزامات والاحتياجات، مع إعطاء الأولوية للفجوات التي تؤثر بصورة أكبر في الإتاحة وإمكانية الوصول والجودة والإنصاف.

وعليه، فإن رفع حصة التعليم من الإنفاق العام ينبغي أن يكون تدريجياً وقابلاً للقياس، مع ربط الزيادة بالأولويات الاستراتيجية للقطاع وبخاصة الاستثمار الرأسمالي. ويمكن أن يشكل رفع حصة التعليم إلى 15 % من الإنفاق العام خلال ثلاث سنوات هدفاً مرحلياً، على أن يترافق ذلك مع مسار تدريجي لزيادة الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي باتجاه 5 % بحلول عام 2030، بما يقرب من النطاق المرجعي الدولي، مع مراعاة تطورات الاقتصاد والحيز المالي للدولة.

كما يتطلب رفع حصة التعليم تحسين قدرة الموازنة على عكس جميع الموارد المتاحة للقطاع بصورة واضحة. ومن هنا تبرز أهمية إدماج التمويل الخارجي الموجه للتعليم في وثائق الموازنة وبياناتها بصورة منهجية، بما يتيح صورة أكثر اكتمالاً عن إجمالي الموارد المتاحة للقطاع ويعزز الشفافية والمساءلة والرقابة على استخدامها.

ولا ينبغي أن تقتصر زيادة حصة التعليم على زيادة المخصصات، بل يجب أن ترتبط بتحسين طبيعة الإنفاق وأثره؛ بحيث توجه الزيادات الجديدة بصورة أكبر نحو الاستثمارات التي تعالج الفجوات الهيكلية في النظام التعليمي، ولا سيما البنية التحتية، والتوسع في القدرة الاستيعابية، وتحسين البيئة التعليمية، والتعليم الدامج، والبنية التحتية الرقمية.

وعليه ، فإن تحليل الحصة (Share) يظهر أن التعليم يحظى بزيادة تدريجية في مخصصاته، إلا أن هذه الزيادة لم تكن كافية لإحداث تحول جوهري في أولوية التعليم داخل الموازنة العامة أو في مستوى الإنفاق عليه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ولذلك فإن التحدي السياسي يتمثل في الانتقال من الزيادة السنوية في مخصصات التعليم إلى مسار واضح ومستدام لرفع أولوية التعليم في الموازنة، مع توجيه جزء أكبر من الزيادات نحو الاستثمار الرأسمالي والتطويري، بما يدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية وإعمال الحق في التعليم.

هل تستجيب الموازنة التعليمية بدرجة كافية لاحتياجات الفئات والمناطق الأكثر عرضة للتهميش، أم أن توزيع الموارد يعيد إنتاج أوجه عدم المساواة القائمة؟

- **الحساسية (Sensitivity) :** يقيس محور الحساسية مدى استجابة الإنفاق العام على التعليم للاحتياجات المختلفة للفئات والمناطق الأكثر عرضة للتهميش، بما في ذلك الطلبة من الأسر منخفضة الدخل، واللاجئون، والطلبة ذوو الإعاقة، والفتيات، وسكان المناطق الريفية والنائية والبادية. ولا تقتصر حساسية الموازنة على وجود برامج موجهة لهذه الفئات، وإنما تتطلب أن تكون الموارد المخصصة لها كافية وواضحة وقادرة على الاستجابة لحجم الاحتياجات والفجوات القائمة.

وتظهر الموازنة وجود عدد من البرامج الموجهة للفئات الأكثر هشاشة، من بينها التغذية المدرسية، والنقل المدرسي، والتعليم الدامج وبرامج التعليم غير النظامي. إلا أن حجم التمويل المخصص لهذه البرامج لا يزال محدوداً مقارنة بحجم الاحتياجات. ويظهر ذلك بصورة خاصة في برامج الحماية والدعم الاجتماعي المرتبطة بالتعليم، وفي الاستثمارات اللازمة لتعزيز التعليم الدامج وتقليص التفاوت في الوصول إلى التعليم بين المناطق والفئات المختلفة.

ويستفيد 490,000 طالب لعام 2025 من برامج التغذية المدرسية مع زياده بسيطه لعام 2026 ليصبح 495,000 طالب بتمويل قدره 3,900,000 دينار عام 2025 ليصل إلى 6,000,000 دينار، ومع ان المبلغ قد تضاعف تقريبا الا انه لا يخدم الانفس العدد من الطلاب تقريبا بالرغم من التضخم واتساع دائرة الفقر، وهذا يحد من أثر التعليم كأداة لكسر حلقة الفقر ويعني أن القيمة الحقيقية للإنفاق انخفضت. وفي محور الدمج والتنوع في التعليم، تعمل الوزارة على تعزيز هذا التوجه، يهدف إلى تحديد الأطفال الأكثر عرضة للإقصاء وضمان شمولهم في العملية التعليمية. حيث أن عدد الأطفال المستهدفين من الفئات العشر الأكثر عرضة للإقصاء يبلغ نحو 663,700 طالب وطالبة، منهم ما يقارب 490 ألف طفل من الأسر الفقيرة الذين يتلقون تغذية مدرسية ويقيمون في مناطق جيوب الفقر، وأكثر من 30 ألف طفل من ذوي الإعاقة، و7500 طفل ملتحقين بالتعليم غير النظامي، و160 ألف طفل لاجئ رغم ارتفاع معدلات الفقر والتضخم. وتشير بيانات وزارة التربية والتعليم إلى أن نحو 663,700 طالب وطالبة ينتمون إلى فئات مستهدفة ضمن الفئات الأكثر عرضة للإقصاء، من بينهم نحو 490 ألف طفل من الأسر الفقيرة وفي مناطق جيوب الفقر، وأكثر من 30 ألف طفل من ذوي الإعاقة، ونحو 7,500 طفل ملتحقين بالتعليم غير النظامي، ونحو 160 ألف طفل لاجئ. وتوضح هذه الأرقام اتساع قاعدة الاحتياجات مقارنة بحجم البرامج والموارد الموجهة إليها، الأمر الذي يستدعي تعزيز قدرة الموازنة على الاستجابة بصورة أكثر استهدافاً. كما تمثل الفجوة في تمويل التعليم الدامج تحدياً إضافياً؛ فمع تزايد أعداد الطلبة ذوي الإعاقة المشمولين في النظام التعليمي، تحتاج الموازنة إلى مواكبة متطلبات الدمج من خلال توفير البنية التحتية المهيأة، والتجهيزات والوسائل التعليمية المساندة، والكوادر المؤهلة، والخدمات المساندة. ومن ثم، فإن مجرد إدراج التعليم الدامج ضمن برامج الموازنة لا يكفي لضمان استجابة مالية فعالة ما لم تتناسب الموارد مع حجم الاحتياجات الفعلية.

وتكشف هذه المؤشرات أن التحدي لا يتمثل فقط في حجم الإنفاق على التعليم، وإنما في مدى حساسية توزيع هذا الإنفاق لأوجه الحرمان وعدم المساواة. فالموازنة الأكثر استجابة من منظور الحق في التعليم هي التي توجه موارد إضافية إلى الطلبة والمناطق التي تواجه حواجز أكبر أمام الوصول إلى تعليم جيد، بدلاً من توزيع الموارد بصورة متساوية شكلياً بين المناطق والفئات التي تختلف احتياجاتها بصورة جوهريّة.

وعليه، فإن تعزيز حساسية موازنة التعليم يتطلب زيادة التمويل الموجه للفئات الأكثر عرضة للتهميش، وتوسيع نطاق برامج الحماية التعليمية، وضمان وجود مخصصات واضحة وكافية للتعليم الدامج، مع اعتماد معايير أكثر استهدافاً في توزيع الموارد بين المناطق والفئات. كما ينبغي أن ترتبط الزيادات في التمويل بمؤشرات واضحة للتغطية والناتج، بحيث يمكن قياس مدى نجاح الإنفاق في تقليص فجوات الوصول والمشاركة والتعلم.

التوصيات

- ✓ تعزيز حساسية موازنة التعليم لاحتياجات الفئات والمناطق الأكثر عرضة للتهميش من خلال زيادة وتخصيص تمويل كافٍ وواضح لبرامج التعليم الدامج وبرامج الدعم الموجه، واعتماد معايير لتوزيع الموارد تراعي مستوى الحرمان والاحتياجات الفعلية للفئات والمناطق.
- ✓ توسيع نطاق برامج الحماية التعليمية، ولا سيما التغذية والنقل المدرسي، بما يتناسب مع حجم الفئات المستهدفة وتطور معدلات الفقر وتكاليف المعيشة، مع مراجعة مستويات التغطية وقيمة الدعم بصورة دورية لضمان الحفاظ على أثرها الحقيقي.

✓ ربط التمويل الموجه للفئات الأكثر هشاشة بمؤشرات للنتائج والإنصاف، بحيث لا يقتصر تقييم الموازنة على حجم المخصصات، وإنما يشمل مدى مساهمتها في تقليص الفجوات في الالتحاق والوصول والتعلم بين الفئات والمناطق المختلفة.

• الرقابة (Scrutiny)

هل تتوفر بيانات تفصيلية عن الموازنة؟ هل توجد آليات لمساءلة الحكومة عن كفاءة الإنفاق؟

يقيس محور الرقابة (Scrutiny) مدى توافر المعلومات المالية المتعلقة بالتعليم، وشفافيتها وقابليتها للتحليل، إلى جانب فاعلية آليات الرقابة البرلمانية والمجتمعية والمساءلة عن تخصيص الموارد وتنفيذها وكفاءة استخدامها. ولا تقتصر الرقابة الفعالة على نشر بيانات الموازنة، وإنما تتطلب أن تكون البيانات كافية ومفصلة وفي الوقت المناسب وقابلة للاستخدام من قبل الجهات الرقابية والمجتمع المدني.

وتوفر الموازنة العامة بيانات أساسية حول مخصصات قطاع التعليم، إلا أن مستوى التفصيل المتاح حول توزيع الموارد داخل البرامج والمشروعات ومراحل التنفيذ لا يتيح دائماً إجراء تحليل دقيق ومتكامل لمدى كفاءة الإنفاق ونتائجه. كما أن محدودية توافر البيانات التفصيلية بصورة منتظمة تحد من قدرة مؤسسات المجتمع المدني والباحثين والمواطنين على تتبع الموارد، ومقارنة المخصصات بالإنفاق الفعلي، وتقييم مدى استجابة الإنفاق للاحتياجات والأولويات التعليمية.

ويمتد التحدي إلى المشاركة المجتمعية في حوكمة التعليم؛ إذ لا يزال الدور المجتمعي في كثير من الحالات أقرب إلى تقديم الدعم والمساندة والموارد منه إلى المشاركة الفعلية في التخطيط وتحديد الأولويات ومتابعة التنفيذ وتقييم النتائج. ويحد هذا النمط من قدرة المجتمع المحلي على الإسهام في تحسين جودة الإنفاق ومساءلة الجهات المعنية، كما يفوت فرصة الاستفادة من المعرفة المحلية في تحديد الاحتياجات التعليمية والفجوات في الخدمات.

ومن منظور الحق في التعليم، تمثل الشفافية والمشاركة والمساءلة عناصر أساسية لضمان استخدام الموارد العامة بصورة عادلة وفعالة. ولذلك فإن الانتقال من المشاركة المجتمعية بوصفها دعماً للتعليم إلى المشاركة بوصفها جزءاً من الحوكمة يتطلب توفير آليات واضحة تتيح للمجتمع المحلي ومؤسسات المجتمع المدني المشاركة في تحديد الأولويات ومتابعة الإنفاق وتقييم أثره، مع توفير المعلومات اللازمة لذلك.

كما ينبغي تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الدين العام باعتباره أحد العوامل المؤثرة في الحيز المالي المتاح للإنفاق الاجتماعي. ويشمل ذلك تحسين الإفصاح عن بيانات الدين وتكاليف خدمته وشروط الاقتراض، وتعزيز الرقابة البرلمانية والمجتمعية على سياسات الاقتراض واستخدام الموارد، بما يساعد على تقييم أثر إدارة الدين على قدرة الدولة على تمويل القطاعات الاجتماعية، وفي مقدمتها التعليم.

وعليه، فإن تعزيز الرقابة (Scrutiny) يتطلب الانتقال من مجرد إتاحة بيانات الموازنة إلى بناء منظومة أكثر تكاملاً للشفافية والمشاركة والمساءلة، تتيح تتبع الموارد من الموازنة والتخصيص إلى التنفيذ والنتائج، وتمنح المجتمع المحلي ومؤسسات المجتمع المدني دوراً واضحاً في حوكمة التعليم وتحسين جودة الإنفاق.

التوصيات

- ✓ تعزيز شفافية موازنة التعليم وقابليتها للتحليل من خلال نشر بيانات أكثر تفصيلاً وانتظاماً حول مخصصات البرامج والمشروعات، والتنفيذ الفعلي، والإنفاق الرأسمالي، بما يتيح تتبع الموارد وتقييم كفاءة استخدامها .
- ✓ تعزيز دور المجالس المحلية والمجتمع المدني في حوكمة التعليم من خلال تطوير آليات واضحة لمشاركتهم في تحديد الأولويات التعليمية، ومتابعة تنفيذ الموازنة، ورصد جودة الخدمات، والمساءلة عن النتائج، بحيث تصبح المشاركة المجتمعية جزءاً أصيلاً من منظومة الحوكمة والجودة والتحسين المستمر
- ✓ استحداث نموذج مرّن لإدارة الإنفاق والمتابعة والرقابة عليه لمعالجة تحديات التنفيذ والرقابة على تنفيذه
- ✓ تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الدين العام من خلال تحسين الإفصاح عن بيانات الدين وتكاليفه وشروطه، وتعزيز الرقابة البرلمانية والمجتمعية على سياسات الاقتراض، واستكشاف خيارات لإدارة الدين بكفاءة أكبر بما قد يتيح وفورات يمكن توجيهها إلى الإنفاق الاجتماعي، بما فيه التعليم.

تحليل اتجاهات التمويل الحكومي وأنماط الإنفاق من منظور الحق في التعليم (4As)

يركّز إطار 4As على أن الحكومات، بوصفها الجهات الرئيسية المُلزَمة بالواجب، مطالبة بضمان الحق في التعليم من خلال جعله متاحاً، وميسور الوصول، ومقبولاً، وقابلًا للتكيف. ويُبرز هذا الإطار أهمية توفير تعليم متاح مادياً، ويمكن للجميع الوصول إليه، ويتسم بالجودة العالية، ويستجيب للاحتياجات المتنوعة. وتضمن هذه المقاربة القائمة على الحقوق أن يكون التعليم شاملاً وعادلاً، ملبيّاً للاحتياجات التعليمية لكل فرد مع احترام سياقه الثقافي والاجتماعي.

• الإتاحة (Availability)

التعريف: توفر الدولة نظاماً تعليمياً كافياً من حيث عدد المدارس والمعلمين والبنية التحتية والمرافق التعليمية.

المشكلة ليست فقط أن "موازنة التعليم قليلة"، بل أن محدودية الحيز الرأسمالي، مع طريقة توزيع الاستثمار، تؤثر مباشرة في قدرة الحكومة على الوفاء بالتزامها بتوفير التعليم للجميع

1- هيكل الإنفاق: محدودية الموارد الموجهة للاستثمار بلغت موازنة وزارة التربية والتعليم لعام 2026 نحو 1.363 مليار دينار، توزعت بواقع نحو 1.228 مليار دينار للنفقات الجارية 90.1% ونحو 135 مليون دينار للنفقات الرأسمالية 9.9% ويذهب الجزء الأكبر من النفقات الجارية إلى الرواتب والأجور، ومن إجمالي الإنفاق الرأسمالي، يوجه نحو 63.8 مليون دينار للبنية التحتية، أي ما يقارب 47% من الإنفاق الرأسمالي و4.8% من إجمالي موازنة الوزارة، بينما يوجه نحو 71.2 مليون دينار لبرامج الإصلاح والتطوير، بما يشمل مجالات مثل التعليم الرقمي، والتعليم الدامج، والتعليم المهني، وتطوير المعلمين والمناهج. ويشير ذلك إلى أن القيود لا ترتبط فقط بانخفاض الإنفاق الرأسمالي، وإنما أيضاً بضرورة تحقيق توازن أفضل بين التوسع المادي في النظام والاستثمار في جودة التعليم وتطويره. فمحدودية الموارد الرأسمالية، في ظل استمرار الاكتظاظ والحاجة إلى بناء مدارس وتجهيزها وصيانتها، تحد من قدرة النظام على الاستجابة للنمو في الطلب على التعليم وتحسين بيئة التعلم.

2- فجوة البنية التحتية والقدرة الاستيعابية

تظهر فجوة الإتاحة بصورة أكثر وضوحاً في البنية التحتية المدرسية. فوفق البيانات المتاحة، يدرس نحو 30% من طلبة التعليم الأساسي في مدارس لا توفر جميع الصفوف العشرة، كما تعاني نسبة كبيرة من المدارس من الاكتظاظ، في مقابل وجود مدارس غير مستغلة بالكامل، بما يشير إلى اختلال في توزيع القدرة الاستيعابية بين المناطق وليس فقط إلى نقص مطلق في عدد المدارس. ويعني ذلك أن استمرار توجيه جزء كبير من الاستثمار الرأسمالي إلى معالجة الاحتياجات القائمة، دون موارد كافية للتوسع وإعادة توزيع القدرة الاستيعابية، قد يبقّي على تحديات مثل الاكتظاظ، والمدارس المستأجرة، وضعف البيئة التعليمية، ولا سيما في المناطق ذات النمو السكاني المرتفع.

وتظهر قائمة المشاريع الرأسمالية لعام 2026 أن نحو 63.8 مليون دينار موجهة للبنية التحتية، تشمل إنشاء وتوسعة غرف صفية ومدارس جديدة، والصيانة والتأهيل والتجهيز. إلا أن حجم هذه المخصصات يظل محدوداً مقارنةً باتساع الاحتياجات، الأمر الذي يستدعي توجيه الاستثمار الرأسمالي وفق أولويات مكانية وتربوية واضحة تستند إلى حجم الطلب والفجوات الفعلية في كل منطقة.

3- محدودية الاستجابة للاحتياجات المحلية

بلغت مخصصات المشاريع الرأسمالية الموجهة للتعليم من موازنات مجالس المحافظات (اللامركزية) نحو 13.36 مليون دينار من أصل 100 مليون دينار لمخصصات اللامركزية، أي نحو 13.36 %، وتركزت هذه المخصصات بصورة شبه كاملة على البنية التحتية. ويكشف ذلك عن فرصة غير مستغلة لتعزيز قدرة المحافظات على الاستجابة للفجوات التعليمية المحلية. فالتفاوت في الاحتياجات بين المحافظات والمناطق يتطلب أن تستند قرارات الاستثمار إلى معايير للاحتياج التربوي، مثل الاكتظاظ والنمو السكاني ونقص المدارس وحالة المباني واحتياجات التعليم الدامج، وليس فقط إلى التوزيع الإداري للمخصصات. كما أن محدودية الموارد المتاحة لمجالس المحافظات والإجراءات البروقراطية تحد من قدرتها على التخطيط والاستجابة للاحتياجات التعليمية واعطائها الأولوية في الإنفاق الرأسمالي ولا بد من تطوير العلاقة بين هذه المجالس ومديريات التربية والتعليم للتنسيق لتخصيص موازنات أكثر للتعليم من الموازنات المحلية.

4- نصيب الطالب من الإنفاق

وبالاستناد إلى موازنة وزارة التربية والتعليم البالغة نحو 1.363 مليار دينار وعدد الطلبة المستفيدين البالغ نحو 1.845 مليون طالب، يبلغ متوسط الإنفاق الحكومي السنوي نحو 738 ديناراً للطالب. ولا يعكس هذا المتوسط بالضرورة مستوى الإنفاق الفعلي على احتياجات كل طالب، إذ يشمل مختلف بنود موازنة الوزارة، بما فيها الرواتب والنفقات التشغيلية والرأسمالية. إلا أنه يوفر مؤشراً عاماً على محدودية الموارد المتاحة لكل طالب مقارنةً باتساع الاحتياجات الاستثمارية والتشغيلية للنظام، خاصة في ظل الاكتظاظ، والحاجة إلى تحسين البنية التحتية، ومتطلبات التعليم الدامج والتحول الرقمي وتحسين جودة التعلم.

الخلاصة التحليلية

تكشف مؤشرات الإتاحة أن التحدي الرئيسي لا يتمثل في غياب الاستثمار في البنية التحتية، وإنما في محدودية حجم الموارد الرأسمالية مقارنة بحجم الاحتياجات، وعدم كفاية القدرة على توجيه الاستثمار وفق الفجوات الفعلية بين المناطق. كما أن هيمنة النفقات الجارية تحد من قدرة الوزارة على التوسع والتطوير، في حين أن محدودية الموارد اللامركزية وضعف ارتباطها بمعايير الاحتياج يقللان من قدرة المحافظات على معالجة فجوات الإتاحة محلياً.

ومن منظور الحق في التعليم، فإن ضمان الإتاحة يتطلب الانتقال من مجرد توفير عدد أكبر من المدارس والمرافق إلى تخطيط استثماري طويل الأجل يضمن قدرة استيعابية كافية وموزعة بعدالة، وبنية تحتية ملائمة وأمنة ومهيئة لجميع المتعلمين.

التوصيات

- ✓ زيادة الإنفاق الرأسمالي على التعليم تدريجياً وتوجيه الزيادات نحو سد فجوات القدرة الاستيعابية والبنية التحتية، مع تحقيق توازن بين الاستثمار في الأبنية والاستثمار في برامج الإصلاح والتطوير.
- ✓ اعتماد معادلة وطنية لتحديد أولويات الاستثمار التعليمي تستند إلى مؤشرات واضحة، مثل الاكتظاظ، والنمو السكاني، ونقص الصفوف، وحالة المباني، والمدارس المستأجرة، واحتياجات التعليم الدامج، بدلاً من التوزيع المتساوي أو الإداري للمخصصات.
- ✓ تعزيز اللامركزية المالية في التعليم من خلال زيادة الموارد المتاحة للمحافظات وتطوير آليات التنسيق بينها وبين وزارة التربية والتعليم، بما يمكنها من الاستجابة للفجوات المحلية، مع توجيه جزء من الموارد وفق مستوى الاحتياج وليس فقط موقع المحافظة.
- ✓ إتاحة بيانات الموازنة على مستوى المديرية والمدارس والمشاريع الرأسمالية بما يسمح بتتبع الموارد ومقارنتها بالاحتياجات الفعلية وقياس مدى عدالة توزيعها.

• إمكانية الوصول (Accessibility)

يقيس محور إمكانية الوصول مدى قدرة النظام التعليمي وتمويله العام على إزالة الحواجز الاقتصادية والجغرافية والاجتماعية التي تحول دون وصول الأطفال إلى التعليم والمشاركة فيه على قدم المساواة، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر عرضة للإقصاء، بما في ذلك الطلبة ذوو الإعاقة، والأطفال من الأسر منخفضة الدخل، واللاجئون، وسكان المناطق النائية والريفية والبادية.

- 1- الحواجز الاقتصادية وإمكانية الوصول الفعلي إلى التعليم
على الرغم من مجانية التعليم في المدارس الحكومية من الناحية القانونية، إلا أن الأسر تتحمل مجموعة من النفقات التعليمية المباشرة وغير المباشرة، مثل الزي المدرسي والقرطاسية واللوازم التعليمية والأنشطة المدرسية والنقل وغيرها. وتمثل هذه النفقات عبئاً أكبر على الأسر منخفضة الدخل، وقد تؤثر في قدرة الأطفال على الانتظام في التعليم والمشاركة الكاملة في العملية التعليمية. وتشير محدودية البيانات المتاحة إلى عدم وجود معلومات مالية منتظمة ومفصلة تقيس حجم هذه النفقات التعليمية الخفية بحسب مستوى دخل الأسر والمناطق، مما يحد من قدرة الحكومة على تقدير أثرها على الوصول العادل إلى التعليم وتصميم سياسات تمويلية تستهدفها بصورة مباشرة.
- ومن منظور الحق في التعليم، فإن ضمان مجانية التعليم لا ينبغي أن يقتصر على عدم فرض الرسوم الدراسية، بل ينبغي أن يتجه نحو تقليل التكاليف التي قد تشكل عائقاً فعلياً أمام الأسر الأكثر فقراً، وبما يضمن أن لا يصبح الوضع الاقتصادي للأسرة عاملاً مؤثراً في قدرة الطفل على الاستفادة من التعليم الحكومي.

- 2- التعليم الدامج وإمكانية الوصول للطلبة ذوي الإعاقة
خطا الأردن خطوات مهمة في إرساء الحق في التعليم الدامج، من خلال قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017، واستراتيجية التعليم الدامج 2020-2030، والإطار الوطني للشمول والتنوع في التعليم الذي أطلق عام 2025. كما تستهدف الاستراتيجية رفع نسبة التحاق الطلبة ذوي الإعاقة إلى 10 % بحلول عام 2030 ليصبح العدد 40 ألف طالب وطالبة. وتشير البيانات إلى ارتفاع عدد الطلبة ذوي الإعاقة الملحقين بالمدارس من نحو 26,800 طالب وطالبة عام 2023/2022 إلى نحو 28,360 عام 2024/2023، ثم إلى نحو 29,585 في تقديرات عام 2025، مع توقع وصول العدد إلى نحو 30,750 طالباً وطالبة عام 2026. كما ارتفع عدد المدارس التي تقدم الخدمات الأساسية للطلبة ذوي الإعاقة إلى نحو 1,430 مدرسة في مطلع عام 2026، مع توقع ارتفاعها إلى نحو 1,455 مدرسة خلال العام.
- وعلى مستوى التمويل، خصصت موازنة وزارة التربية والتعليم لعام 2026 نحو 4 ملايين دينار كنفقات رأسمالية للتعليم الدامج، مقارنة بنحو 1.75 مليون دينار عام 2025، إضافة إلى نحو 1.236 مليون دينار كنفقات جارية لدعم تعليم الطلبة ذوي الإعاقة. وعلى الرغم من أهمية هذه الزيادة، فإن التمويل المخصص للتعليم الدامج لا يزال محدوداً مقارنة بحجم الاحتياجات؛ إذ لا تتجاوز المخصصات الرأسمالية للتعليم الدامج نحو 0.29 % من إجمالي موازنة وزارة التربية والتعليم. كما يتركز جزء مهم من الإنفاق في التجهيزات والمعدات والخدمات، في حين تظل الحاجة قائمة إلى تعزيز الاستثمار في تهيئة المدارس، وتطوير قدرات المعلمين، والخدمات المساندة، والنقل، والمواد التعليمية الملائمة.
- ويزداد هذا التحدي في ظل عدم توافر بيانات مالية تفصيلية توضح توزيع الإنفاق على التعليم الدامج بحسب نوع الإعاقة والمنطقة والوضع الاقتصادي للطلبة، الأمر الذي يصعب معه تقييم مدى عدالة توزيع الموارد وقياس أثرها الفعلي على الوصول والمشاركة والتعلم.
- كما لا تظهر ضمن مخصصات اللامركزية الرأسمالية مخصصات واضحة ومفصلة للتعليم الدامج للطلبة ذوي الإعاقة، مما يحد من قدرة المحافظات على معالجة احتياجات الوصول والتهيئة على المستوى المحلي.

وبالتالي، فإن التحدي لا يتمثل فقط في زيادة عدد الطلبة ذوي الإعاقة الملحقين بالمدارس، وإنما في ضمان قدرتهم على الوصول الفعلي والمستمر إلى تعليم جيد داخل بيئة تعليمية مهيأة، والحصول على الخدمات والدعم اللازمين للمشاركة والتعلم على قدم المساواة.

3- الحواجز الجغرافية وتفاوت فرص الوصول

لا تزال العوامل الجغرافية تؤثر في إمكانية الوصول إلى التعليم، خاصة في المناطق الريفية والبادية والمناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة أو التي تعاني من نقص في الخدمات. وترتبط هذه التحديات بموقع المدارس، وتوزيع القدرة الاستيعابية، وتوافر النقل المدرسي، إضافة إلى الاكتظاظ في بعض المناطق. ويعني ذلك أن التوزيع المتساوي للمخصصات لا يؤدي بالضرورة إلى توزيع عادل للفرص التعليمية؛ فالمدرسة الواقعة في منطقة تعاني من الفقر أو الاكتظاظ أو صعوبة الوصول قد تحتاج إلى موارد إضافية مقارنة بمدرسة أخرى تتمتع بظروف أفضل. ومن هنا تبرز الحاجة إلى ربط توزيع التمويل بدرجة الاحتياج الجغرافي والاجتماعي والتعليمي.

الخلاصة التحليلية

تكشف مؤشرات إمكانية الوصول أن الأردن حقق تقدماً في توسيع الوصول الرسمي إلى التعليم وتعزيز الإطار المؤسسي والقانوني للتعليم الدامج، إلا أن الوصول الفعلي والمتكافئ لا يزال يتأثر بالحواجز الاقتصادية والجغرافية وحواجز الإعاقة. وتشير الفجوة الأساسية إلى أن التمويل لا يزال يميل إلى تمويل النظام بصورة عامة، أكثر من توجيه موارد إضافية وفق مستوى الحواجز التي تواجهها الفئات والمناطق المختلفة. كما أن نقص البيانات المفصلة حول النفقات التعليمية للأسر وتوزيع التمويل حسب المناطق والفئات يحد من القدرة على قياس مدى عدالة التمويل. ومن منظور الحق في التعليم، فإن تحسين إمكانية الوصول يتطلب الانتقال من مفهوم "إتاحة التعليم للجميع" إلى "إزالة العوائق التي تمنع الاستفادة المتكافئة منه"، من خلال توجيه التمويل إلى الفئات والمناطق الأكثر احتياجاً، وتقليل النفقات التي تتحملها الأسر، وتعزيز تمويل التعليم الدامج، وتوفير البنية التحتية والخدمات المساندة اللازمة.

التوصيات

- ✓ الانتقال من مجانية التعليم القانونية إلى مجانية التعليم الفعلية من خلال تطوير آليات تستهدف خفض النفقات التعليمية التي تتحملها الأسر منخفضة الدخل، ولا سيما تكاليف القرطاسية والزي المدرسي واللوازم والأنشطة التعليمية.
- ✓ إدراج النفقات التعليمية التي تتحملها الأسر ضمن منظومة التخطيط والتمويل التربوي، وإجراء مسح دورية لقياس حجمها وتوزيعها بحسب مستوى الدخل والمناطق، بما يسمح بتوجيه الدعم إلى الأسر الأكثر احتياجاً.
- ✓ زيادة التمويل الموجه للتعليم الدامج تدريجياً من نحو 0.29% من موازنة وزارة التربية والتعليم، ووضع مسار تمويلي واضح يرفع هذه النسبة إلى 1% خلال ثلاث سنوات و2% خلال خمس سنوات، مع ربط الزيادة بمؤشرات أداء ونتائج واضحة.
- ✓ إنشاء برنامج موازني مستقل وواضح للتعليم الدامج، بدلاً من توزيع مخصصاته ضمن برامج واسعة، مع تحديد مخرجات ومؤشرات قابلة للقياس، مثل عدد المدارس المهيأة، وعدد الطلبة المدمجين فعلياً، ونسبة المعلمين المؤهلين، وتحسن نتائج التعلم.
- ✓ إدراج التعليم الدامج ضمن أولويات الموازنة اللامركزية، وتخصيص موارد واضحة لتهيئة المدارس وتجهيزاتها وتوفير الخدمات المساندة والنقل للطلبة ذوي الإعاقة وفق احتياجات كل محافظة.
- ✓ اعتماد معادلة تمويل تراعي الاحتياج بحيث تحصل المدارس والمناطق التي تواجه مستويات أعلى من الفقر أو الاكتظاظ أو صعوبة الوصول أو احتياجات الدمج على مخصصات إضافية، بدلاً من الاعتماد على توزيع موحد للموارد.
- ✓ ضمان وصول الطلبة ذوي الإعاقة إلى المدارس الدامجة دون أن يشكل الاكتظاظ عائقاً أمام قبولهم، من خلال التخطيط للقدرة الاستيعابية وتوفير التهيئة والخدمات اللازمة في المدارس.
- ✓ إتاحة بيانات تفصيلية عن تمويل التعليم الدامج حسب المحافظة والمدرسة ونوع التدخل، بما يسمح بقياس عدالة توزيع الموارد ومدى ارتباطها بحجم الاحتياجات.
- ✓ إعفاء أو تخفيض الضرائب والرسوم على المستلزمات التعليمية الأساسية والزي المدرسي، مع دراسة آلية تستهدف الأسر منخفضة الدخل أو الطلبة المسجلين في المدارس الحكومية.

• القبول (Acceptability)

المشكلة ليست فقط كم تتفق وزارة التربية والتعليم، وإنما كم تستثمر فعلياً في جودة التعليم، وأين يذهب هذا الاستثمار، وهل يمكن تتبعه وقياس أثره؟

مدى مساهمة التمويل العام في ضمان جودة التعليم وملاءمته وتهيئة بيئة تعليمية آمنة وشاملة، بما في ذلك تطوير المناهج، وتأهيل المعلمين، واستخدام التكنولوجيا، والاستجابة لاحتياجات المتعلمين.

تُظهر موازنة وزارة التربية والتعليم لعام 2026 استمرار هيمنة النفقات الجارية، ولا سيما الرواتب والأجور، التي تستحوذ على نحو 75-70 % من الموازنة، مقابل نحو 10 % فقط للنفقات الرأسمالية. ويحد هذا الهيكل من قدرة النظام التعليمي على توجيه موارد كافية نحو عناصر التحسين النوعي، مثل تطوير المعلمين، والمناهج، والتحول الرقمي، وتحسين جودة التعليم. وبتحليل النفقات الرأسمالية، يتضح أن نحو 71.2 مليون دينار، أي ما يقارب 53 % من إجمالي الإنفاق الرأسمالي، يوجه إلى برامج الإصلاح والتطوير، بما في ذلك التعليم الرقمي، وتدريب المعلمين، والتعليم الدامج، والتعليم المهني وتطوير جودة التعليم. ورغم أهمية هذه الاستثمارات، فإنها لا تزال محدودة مقارنة بحجم موازنة التعليم وحجم التحول المطلوب في النظام التعليمي. وبالاستناد إلى تحليل البرامج التفصيلية، يتضح أن مكونات الإصلاح والتطوير موزعة على عدة مجالات. ففي مجال التعليم الرقمي، تدرج مخصصات البنية التحتية التكنولوجية ضمن برنامج دعم النظام التربوي، مثل تجهيز مراكز الامتحانات الإلكترونية والبنية التحتية للتعليم عن بُعد، إضافة إلى نفقات تشغيلية مرتبطة بالمنصات والصيانة. كذلك لا تتجاوز المخصصات الرأسمالية لمشروع تطوير المدرسة والمديرية 200 ألف دينار ضمن برنامج دعم النظام التربوي، وهي مخصصات محدودة لا تتسجم مع الحاجة إلى تعزيز الإدارة التعليمية المحلية واللامركزية وتحسين قدرة المدارس والمديريات على الاستجابة للاحتياجات المحلية. أما تدريب وتأهيل المعلمين، فيظهر بشكل أوضح ضمن برنامج تنمية الموارد البشرية، حيث تبلغ مخصصاته الرأسمالية نحو 24.2 مليون دينار، منها حوالي 20 مليون دينار موجهة مباشرة لتدريب وتأهيل المعلمين، إلى جانب نفقات جارية، في حين تبلغ مخصصات تطوير جودة التعليم نحو 15.4 مليون دينار جاري ورأسمالي (5.187 جاري و 10.182 رأسمالي)، وتشمل 4.1 مليون دعم المركز الوطني لتطوير المناهج و 2.8 لتعزيز الإصلاحات الادارية الموجهة بالنتائج. ويكشف توزيع الموازنة كذلك عن تشتت تمويل الإصلاح والتطوير بين عدة برامج وبنود، دون وجود إطار موازني واضح يجمع هذه الاستثمارات ويتيح تتبع حجم الإنفاق عليها وقياس نتائجها. كما أن اعتماد بعض برامج التطوير على التمويل الخارجي يؤثر تحديات تتعلق باستدامة الإصلاحات وقدرة الوزارة على التخطيط والتمويل طويل الأمد، ولا تغفل أيضاً وعليه، فإن المشكلة لا ترتبط فقط بمحدودية حجم التمويل الموجه لتحسين جودة التعليم، وإنما أيضاً بهيكلته وتوزيعه ووضوحه، بما يستدعي الانتقال من تمويل يغلب عليه الطابع التشغيلي إلى تمويل أكثر توازناً يحمي الاستثمارات الموجهة إلى المعلم، وجودة التعليم، والتكنولوجيا، والمناهج، والابتكار.

التوصيات

- ✓ رفع المخصصات الرأسمالية الموجهة للإصلاح والتطوير تدريجياً، بحيث لا تقل عن 10 % من إجمالي موازنة التعليم، مع إعطاء الأولوية لتطوير المعلمين، والتكنولوجيا التعليمية، والمناهج وجودة التعليم .
- ✓ إنشاء إطار/برنامج موازني واضح للإصلاح والتطوير يجمع المخصصات ذات الصلة ضمن إطار قابل للتتبع، ويربط التمويل بمؤشرات أداء ونتائج تعليمية قابلة للقياس .
- ✓ زيادة الاستثمار في المعلمين باعتبارهم العامل الأكثر تأثيراً في جودة التعليم، مع حماية مخصصات التدريب والتنمية المهنية وعدم التعامل معها باعتبارها إنفاقاً ثانوياً .
- ✓ تعزيز التمويل المحلي للإصلاحات التعليمية وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي في البرامج الأساسية، بما يضمن استدامة الإصلاحات وقدرة الوزارة على التخطيط طويل الأمد .
- ✓ تعزيز التمويل الموجه للمدرسة والمديرية ودعم اللامركزية التعليمية، بما يمكن المدارس والمديريات من الاستجابة للاحتياجات المحلية وتحسين جودة التعليم، مع رفع المخصصات الحالية المحدودة لتطوير المدرسة والمديرية.

• التكيف (Adaptability)

التعريف: قدرة النظام التعليمي على التكيف مع الأزمات والتغيرات الاجتماعية واحتياجات الفئات المختلفة خاصة الأطفال المتأثرون بالأزمات والأطفال العاملون وذوي الإعاقة والأطفال المتسربون من التعليم

يُظهر تحليل موازنة وزارة التربية والتعليم لعام 2026 محدودية قدرة الموازنة على الاستجابة المنهجية للأزمات والاحتياجات التعليمية المستجدة. فلا يظهر في الموازنة بند مالي مستقل وواضح للتعليم في حالات الطوارئ، وإنما تدرج الاستجابة للأزمات ضمن برامج أوسع، مثل إدارة المخاطر والأزمات في برنامج دعم النظام التربوي، دون إظهار مخصصات تفصيلية تتيح قياس حجم الموارد المتاحة

للاستجابة التعليمية في حالات الطوارئ. ويكتسب ذلك أهمية خاصة في ظل تعرض النظام التعليمي لضغوط مستمرة مرتبطة بالأزمات الإقليمية واستضافة أعداد كبيرة من اللاجئين. كما لا تظهر مخصصات مستقلة وواضحة للدعم النفسي والاجتماعي للطلبة، وإنما تندرج بعض أنشطة الدعم ضمن برامج تطوير جودة التعليم، الأمر الذي يحد من إمكانية تتبع حجم التمويل الموجه لهذا المجال ومدى كفايته مقارنة بالاحتياجات. وفيما يتعلق بالأطفال المعرضين للانقطاع عن التعليم، يوفر التعليم غير النظامي مسارات للمتسربين والأطفال العاملين وبعض الفئات الأخرى، إلا أن المخصصات الرأسمالية للتعليم الاستدراكي لا تتجاوز نحو مليون دينار في موازنة 2026، بما يعكس محدودية الاستثمار في إعادة دمج الأطفال المنقطعين عن التعليم وتوفير مسارات مرنة للعودة إليه. ويكشف ذلك عن فجوة بين قدرة النظام التعليمي على تنفيذ البرامج القائمة وبين قدرته على الاستجابة السريعة والمستدامة للاحتياجات والأزمات المتغيرة، إضافة إلى استمرار الاعتماد على التمويل الخارجي في عدد من مجالات الاستجابة، بما قد يؤثر في استدامة التدخلات وقدرة الدولة على التخطيط طويل الأمد.

التوصيات

- ✓ إدراج برنامج موازني واضح للتعليم في حالات الطوارئ ضمن موازنة وزارة التربية والتعليم، يتضمن مخصصات قابلة للتتبع ومؤشرات أداء للاستجابة للأزمات وضمان استمرارية التعليم.
- ✓ تخصيص موارد واضحة للدعم النفسي والاجتماعي ضمن الموازنة، وربطها باحتياجات الطلبة والفئات الأكثر تأثراً بالأزمات والانقطاع عن التعليم.
- ✓ تعزيز تمويل التعليم غير النظامي والتعليم الاستدراكي وتوسيع المسارات المرنة لإعادة الأطفال المتسربين والأطفال العاملين إلى التعليم، بما يتناسب مع حجم الاحتياجات.
- ✓ تنوع مصادر تمويل الاستجابة التعليمية من خلال تطوير شراكات منظمة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، مع التأكيد على أن هذه المساهمات مكملية للتمويل العام وليست بديلاً عنه.
- ✓ تطوير آلية تمويل طارئة مرنة للتعليم تتيح إعادة توجيه جزء من الموارد بسرعة عند حدوث أزمات أو تغيرات مفاجئة، مع إخضاع استخدامها للشفافية والرقابة والمساءلة.

المصادر

- قانون الموازنة العامة للأردن لعام 2026
- الخطه الاستراتيجية للتعليم ، وزارة التربية والتعليم 2026 – 2030
- تقرير المتابعة والتقييم السنوي للخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم لعام 2024/2025
- خطة عمل المساواة في النوع الاجتماعي في وزارة التربية والتعليم
- الإطار الوطني للدمج والتنوع في التعليم ، شباط ، 2025
- قانون التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية رقم 13 لعام 2026
- نظام الأكاديمية الملكية للتعليم الدامج للأشخاص ذوي الإعاقة (رقم 29 لسنة 2025)
- اليونسكو SDG4- country profile
- دراسة "سد الفجوة بين الجنسين: فهم تدني التحصيل الدراسي لدى الذكور في المدارس الأردنية"، ايار 2026 ، الدكتور ياسر العمري والدكتور ماجد الزبود - وزارة التربية والتعليم، مؤسسة الملكة رانيا
- الدليل الاجرائي للتعليم الدامج، منظمة ميرسي كور، 2020
- الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج 2019-2029
- التقرير الاحصائي لليونسكو في تحقيق الهدف الرابع المحدث حتى منتصف 2025
- التقرير الاحصائي لوزارة التربية والتعليم 2024/2025
- تقرير ضوء حول التقدم المحرز في تحقيق الهدف الرابع من اهداف التنمية المستدامة خلال الفترة 2023-2025، صدر في تموز 2026 من الشبكة الاردنية للتعليم للجميع
- تقارير تحليلية من حوارات السياسات متعددة الاطراف في الاقاليم الثلاثة (الوسط، الشمال، الجنوب) 2026